مقابلة

غاصب مختار
jornalist.70@gmail.com

رئيس هيئة الإشراف على الانتخابات: تعديل الصلاحيات في القانون

حتى تقرر الحكومة تعيين هيئة جديدة للاشراف على الانتخابات النيابية، فان الهيئة الحالية قائمة بحكم قانون تشكيلها. وهي باشرت مهماتها بعد تحديد مواعيد الانتخابات داخل لبنان وخارجه وتقديم طلبات الترشيح والتراجع عنها، وسوى ذلك من امور اجرائية ولوجستية. وقد حددت في بياناتها كل الاجراءات المطلوبة من المرشحين ووسائل الاعلام لتطبيق القانون

رئيس هيئة الاشراف على الانتخابات القاضي نديم عبد الملك، التقى في حضور عضوي الهيئة عطالله غشام والدكتور موفق اليافي، بعثة من ادارة الشؤون السياسية والحكومة الديموقراطية التابعة للمنظمة الدولية للفرنكوفونية، بهدف تقييم حاجات هيئة الاشراف في الانتخابات النيابية المقبلة في ايار 2022، لاسيما الحاجات التقنية، وجرت مناقشة المواضيع "في جو من التوافق، ومنها استقلالية الهيئة ومقرها وموازنتها وصلاحياتها بمراقبة الاعلام والاعلان الانتخابيين والمواقع الالكترونية، وكذلك التمويل والانفاق الانتخابيين، وجهوزها للانتخابات النيابية المقبلة". وقد قررت المنظمة ان تفتح مكتبا لها في بيروت لمواكبة عمل الهيئة وحاجاتها.
في هذا الحوار مع "الامن العام"، يتحدث رئيس الهيئة القاضي نديم عبد الملك عن كل الامور التي اثيرت حول عملها.

■ كيف باشرت هيئة الاشراف تحضيرات عملها في ظل عدم تعيين هيئة جديدة؟
□ عملا باحكام المادة 11 من قانون انتخاب اعضاء مجلس النواب رقم 44 /2017 الاصلية والمعدلة بموجب القانون النافذ حكما رقم 8 تاريخ 3 /2021/11، وبما ان مجلس الوزراء لم يعيّن هيئة جديدة للاشراف على الانتخابات، فان الهيئة القائمة حاليا تستمد شرعيتها من احكام المادة 11 المذكورة، وهي المخولة قانونا الاشراف على الانتخابات المقبلة في ايار 2022. بعد صدور المرسوم رقم 8590 تاريخ 12/29 /2021، بدعوة الهيئات الناخبة، والتعميم الصادر عن وزير الداخلية والبلديات بسام مولوي في تاريخ 1/5 /2022، المتعلق بتحديد مهل تقديم تصاريح الترشيح والذي يعتبر قانونا بداية فترة الحملة الانتخابية، وفي ضوء الاجتماع الذي عقده رئيس الهيئة وامين السر مع وزير الداخلية والبلديات بسام مولوي في تاريخ 10 /1/ 2022، وتطبيقا لمبدأ ديمومة الهيئة واستمراريتها وفقا لاحكام المادتين 9 و11 من قانون الانتخاب، باشرت هيئة الاشراف منذ 5 كانون الثاني الماضي عقد اجتماعات عمل للتحضيرات القانونية والادارية، واتخذت خلالها عددا من القرارات التنظيمية والتعاميم واصدرت الاعلانات والبيانات التي تقتضيها هذه المرحلة من اعمالها، وعمدت الى وضعها على لوحتها الالكترونية التابعة لها في وزارة الداخلية والبلديات لكي يتمكن اصحاب العلاقة المهتمين بالشؤون الانتخابية من الاطلاع عليها والعمل بموجبها. في تاريخ 7 شباط الماضي، عقدت الهيئة اجتماعا مع وزير الداخلية واطلعته على التحضيرات الجارية لمراقبة الانتخابات في موعدها المحدد والاطر القانونية والادارية التي تقوم بها في عملية الاشراف. كما اطلعته على حاجاتها للمرحلة الراهنة، وقد اكد الوزير مولوي التزامه اتخاذ الاجراءات الايلة الى تسهيل عمل الهيئة ضمن الاطر القانونية.

■ ما هي ابرز المشكلات والصعوبات التي تعترض عمل الهيئة اداريا وتقنيا وماليا ولوجستيا؟
□ واجهت الهيئة عراقيل وصعوبات مالية ولوجستية وتقنية في الانتخابات النيابية العامة عام 2018، وتمكنت من تجاوز معظمها. من اجل قيامها بمهماتها على الشكل الكامل والكافي والمطلوب في الانتخابات المقبلة، لا بد من ان تتوافر لها عدّة الشغل من مالية ولوجستية وبشرية وتقنية، ومقر يتسع لاعضائها وموظفيها والعاملين معها من مراقبي الاعلام والاعلان ومدققي حسابات وغيرهم. نشير الى انه بعد مرور ما يزيد عن شهر من فتح باب الترشيح وبدء الحملة الانتخابية، لا تزال الهيئة تفتقر الى الامور التالية:
• حتى تاريخه لم يتم ايجاد مقر واسع لها، علما ان تأمينه يقع على عاتق وزير الداخلية الذي يعمل من اجل ايجاد هذا المقر استنادا الى المادة 9 من قانون الانتخاب.
• لم يتم اقرار الموازنة العامة بحيث يمكن للهيئة ان تستفيد من صرف اعتماد لها من ضمن موازنة وزارة الداخلية والبلديات لان لا موازنة خاصة لها بل من ضمن موازنة وزارة الداخلية. العمل جار لاقرار الموازنة قريبا.
• هناك ضرورة للتعاقد مع 45 مراقب اعلام واعلان ومباشرة عملهم، لكن عدم وجود اموال لدفع رواتبهم في الوقت الرهن في انتظار صدور قانون الموازنة العامة، لا يمكن التعاقد معهم. برنامج الامم المتحدة الانمائي ابدى استعداده للمساعدة في هذا المجال، ونحن نعمل ايضا على التعاقد مع المراقبين عند توافر الاموال وتأمين المكان الذي يتسع لهم.
• عدم توافر المعدات التقنية المطلوبة لوضعها في تصرف مراقبي الاعلام والاعلان، لعدم وجود اموال تقدر قيمتها بنحو 75 الف دولار اميركي.
• وجوب التعاقد مستقبلا مع نحو 18 مكتب تدقيق حسابات حدا اقصى، يتم دفع اجور العاملين فيها بعد اقرار مجلس الوزراء الاعتمادات المخصصة لهيئة الاشراف.
• اعترضت الهيئة صعوبات مالية مع مالك المقر الحالي لها، بحيث تخلفت وزارة الداخلية عن دفع ايجار سنتين (2000 - 2021 و2021 - 2022) على الرغم من ان الايجار يعتبر ممددا بحكم العقد. وزير الداخلية يعمل على معالجة هذا الموضوع ونأمل خيرا.

■ هل الهيئة مكتملة الاعضاء ام هناك نقص في عددهم؟ وهل يمكن تعيين بدلاء من الاعضاء الغائبين؟
□ استنادا الى احكام المادة 10 من قانون الانتخاب رقم 2017/44، تضم هيئة الاشراف 11 عضوا، يوجد حاليا 8 اعضاء منهم وهناك 3 غائبين. النصاب استنادا الى المادة 21 من قانون الانتخاب لاجتماع الهيئة واتخاذ القرارات هو 7 اعضاء، لذا فهو مؤمن. رفعنا طلبا الى وزير الداخلية نعلمه بالمراكز الشاغرة، وطلبنا تعيين بدلاء عن الاعضاء الثلاثة كي يكتمل عقد الهيئة. تتم آلية التعيين بناء على اقتراح وزير الداخلية لتسمية الاعضاء الجدد، ويصدر مرسوم تعيينهم عن مجلس الوزراء.

■ هناك من يقول ان رئيس الهيئة واعضاءها يتقاضون تعويضاتهم المالية بصورة دائمة حتى بعد انتهاء الانتخابات؟
□ منذ اواخر العام 2019 لم يتقاضَ رئيس هيئة الاشراف واعضاؤها اي تعويض او مبلغ مالي، على الرغم من ان عمل الهيئة مستمر ولا عمل من دون اجر. بالتالي، فهم لا يقبضون بصورة دائمة بل "على القطعة"، اذ تقاضوا في الماضي عن الانتخابات عام 2018 وعن الانتخابات الفرعية في دائرتي طرابلس وصور عام 2019 فقط لا غير.

■ كيف تقيّمون التجربة السابقة للهيئة خلال انتخابات العام 2018 والى اي مدى كانت ناجحة؟
□ اعترضت الهيئة عراقيل ادارية ومالية ولوجستية وبشرية وصعوبة في التنسيق مع وزير الداخلية والبلديات السابق، فضلا عن عدم كفاية النصوص القانونية ووضوحها في قانون الانتخابات ومحدودية صلاحيات الهيئة فيه. وقد تم استعراض هذه الامور بالتفصيل في التقرير النهائي الصادر عن هيئة الاشراف حول الانتخابات العامة التي جرت عام 2018. رغبت الهيئة في عقد شراكة مع هيئات المجتمع المدني ووسائل الاعلام والاعلان للتعاون معها لانجاح العملية الانتخابية، وبذلت المساعي في هذا الصدد، لكن رغبتها هذه لم تلق التجاوب المطلوب. لكننا نسجل تعاون الاتحاد الاوروبي مع هيئة الاشراف ماديا ومعنويا كجهة ممولة، وكذلك نثمن دور برنامج الامم المتحدة الانمائي وسائر المنظمات الدولية على الجهود التي بذلت لدعم هيئة الاشراف. اما لجهة تقييم تجربة الهيئة ومدى نجاحها فهو مرهون بالوسائل التي وضعت بين يديها، ووفق ما يوضع بين يديها من عدّة ◄

رئيس هيئة الاشراف على الانتخابات القاضي نديم عبد الملك.

هيئة الاشراف باشرت عملها منذ 5 كانون الثاني الماضي بعقد اجتماعات عمل

لا بد من ان تتوافر للهيئة عدّة شغل مالية ولوجستية وبشرية وتقنية

◄ للشغل نحصد الغلة. بالتالي، لا بد من ان ينعكس ذلك على عملها، لكن ما يمكن ان نؤكده ان هيئة الاشراف، رئيسا واعضاء، قاموا بواجبهم كاملا استنادا الى احكام القانون والصلاحيات الممنوحة لهم والوسائل الموضوعة بين ايديهم اخلاصا منهم لعملهم ووفاء لقسمهم امام رئيس الجمهورية. نترك للمعنيين بالشؤون الانتخابية، تقييم عمل الهيئة عام 2018، مع اخذ الجميع في الاعتبار الظروف المحيطة بعملها.

■ ما هي ابرز التغييرات والخطوات التي تنوون القيام بها لتطوير عمل الهيئة؟

□ اصدرت الهيئة العديد من التوصيات بعد انتخابات العام 2018، نعتبرها خطوات نحو التغيير لتطوير عملها. ابرز هذه التوصيات ان تتمتع باستقلال اداري ومالي تام، وان تكون لها موازنة مستقلة منفصلة عن موازنة وزارة الداخلية، وان تكون لها الشخصية المعنوية للمداعاة والتقاضي، وان تنفذ قراراتها الادارية والاجرائية على الارض فورا بواسطة جهاز تابع لها. من اجل احداث التغيير المطلوب، لا بد من اجراء تعديلات في نصوص قانون الانتخابات في ما يتعلق بصلاحيات الهيئة، وتوضيح عبارة التنسيق بين الهيئة وبين وزير الداخلية الواردة في احكام المادة التاسعة من القانون. كذلك تعديل مهلة الثلاثين يوما المعطاة لها عند دراسة البيانات الحسابية الشاملة التي يقدمها المرشحون واللوائح خلال 30 يوما من صدور النتائج (المادة 64)، فهذه المدة قصيرة جدا ويجب تمديدها الى 5 اشهر لانها تعجيزية، بحيث انها اذا لم تتمكن خلال 30 يوما من دراسة البيان الحسابي الشامل للمرشح او للوائح يعتبر البيان مبتوتا حكما، وهذا من شأنه شل عمل الهيئة، فقد كان لدينا 976 مرشحا و77 لائحة، فكيف يمكن ان ننجز خلال 30 يوما البت بالحسابات. رغم ذلك، وصلنا الليل بالنهار وتمكنا من دراسة البيانات، لكن لم تكن دراسة في العمق. ولو كانت لدينا المهلة الكافية كان يمكن ان نتعمق اكثر ونقابل المرشحين لمراجعة بعض الاخطاء في بياناتهم لكي يستكملوها، فهناك دور قضائي للهيئة في دراسة البيانات الحسابية الشاملة.

“ ثمة ضرورة للتعاقد مع 45 مراقب اعلام واعلان لكن لا موازنة بعد

المعدات التقنية لمراقبة الاعلام والاعلان غير متوافرة ”

■ هل من ضرورة لتعديل قانون انشاء الهيئة لتصبح اكثر استقلالية واكثر حضورا وتأثيرا لجهة المراقبة والمساءلة والمحاسبة؟

□ لا بد من تعديلات اخرى في القانون لتعزيز دورها في المراقبة الفعلية على الاعلام والاعلان الانتخابيين وعلى التمويل والانفاق الانتخابيين، وعلى تطبيق التوازن والعدالة في الظهور الانتخابي للمرشحين واللوائح، وتأمين صحة المنافسة الانتخابية، ونشر الثقافة الانتخابية، وارشاد الناخبين تعزيزا للديموقراطية بالوسائل المتاحة. نأمل من جميع المسؤولين والمجتمع المدني المحلي والدولي في العمل على تنفيذ توصيات هيئة الاشراف على الانتخابات في العام 2018، وكذلك تنفيذ توصيات الاتحاد الاوروبي في العام 2018 من اجل ان تكون لدينا هيئة دائمة مستقلة بصورة كاملة، والا ستكون هيئة الاشراف مجرد ديكور يراقب شكلا نزاهة الانتخابات وشفافيتها وديموقراطيتها والمحاسبة فيها، وهذا ما لا نريده مطلقا. لذا يجب تفعيل عمل الهيئة لتقوم بواجبها بالشكل الكافي والوافي والمطلوب، بعد تأمين عدّة الشغل لها وتوفير كل حاجاتها.